العراق الجديد والحاجة إلى ستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية (٢ - ٢)

صباح كجه جي / استشاري صناعي
مكتب الصباح للدراسات الاقتصادية

الحاجة إلى ستراتيجية جديدة:

من تقييم واقع ما آلت اليه الصناعة الوطنية، وبسبب الظروف المستجدة نتيجة تغيير النظام السياسي والاقتصادي للعراق الجديد يتضح جلياً وجود حاجة إلى تبني ستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية. ولاشك في أن مثل تلك الستراتيجية يجب أن تكون جزءاً من ستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. هذا وقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي مؤخراً بإعلان خطة الاصلاح الاقتصادي والنهوض الاجتماعي المتضمنة ستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧, وفي نطاق برامج التنمية القطاعية، اشارت الخطة المذكورة بالنسبة للقطاع الصناعي إلى بعض الاجراءات المطلوبة لتطوير هذا القطاع وهي:

(١)تحقيق زيادة ملموسة في الانتاج السنوي للمنشآت الصناعية مقارنة بعام ٢٠٠٢,

(٢)إعادة تشغيل الشركات الانتاجية التي تأثرت بنيتها التحتية وهناك جدوى اقتصادية في اعادة تشغيلها بعد ايجاد التمويل والاستثمار المناسب لها.

(٣)إيقاف الشركات التي تأثرت بنيتها التحتية ولا توجد جدوى اقتصادية من استمرار تشغيلها وإعادة تأهيل ملاكاتها للاستفادة منها في مواقع أخرى.

(٤)التوسع في أعمال المسح الجيولوجي في المناطق الشمالية والبدء في اعمال التحري المعدني فيها.

(٥)المباشرة بانشاء مجمع صناعي نموذجي واحد في الأقل يسد متطلبات التكامل الصناعي وتشجيع القطاع الوطني والاجنبي في هذا المجال.

(٦)تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وايجاد آليات تمويلية ملائمة لها.

يلاحظ من دراسة وتحليل خطة التنمية الصناعية المقترحة للسنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ إنها في أقل تقدير متواضعة في مجالاتها، غامضة في اهدافها، وتفتقر إلى اية مؤشرات كمية.

ونحن نقدر صعوبة وضع أهداف كمية لستراتيجيات التنمية الصناعية الجديدة في غياب تقييم اقتصادي دقيق لواقع المنشآت الصناعية الحالية في قطاعاتها الثلاثة: العام والمختلط والخاص، قبل القيام بمسح صناعي شامل للقطاع الصناعي وإعداد الدراسات القطاعية المنبثقة عنه. كما نقدر استحالة القيام بمثل هذا المسح، قبل توفر الظروف الامنية الطبيعية في البلد. ومع ذلك فكان ذلك بالأمكان خلال السنة والنصف الماضية إعداد دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية حقيقية لمشاريع القطاعين العام والمختلط القائمة وعلى مستوى الخطوط الانتاجية المتكاملة لها، لغرض تحديد مدى الجدوى من إعادة تأهيلها والاستمرار في تشغيلها في ظل الظروف المستجدة. وكلنا أمل أن تقوم وزارة الصناعة بإعداد مثل هذه الدراسات وتقييم نتائجها من قبل جهات مستقلة ذات خبرة واختصاص ومن ثم نشر نتائج ذلك ومناقشة القرارات التي تتوصل اليها مع المختصين وذوي العلاقة بشفافية عالية قبل اتخاذ القرارات المصيرية بشأنها.

كما ان الخطة المذكورة آنفاً لم تتطرق إلى عدد من العناصر المهمة التي يجب أن تتضمنها الستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية والسياسات الصناعية الجديدة الواجب تبنيها خلال الفترة القادمة.

وعلى الرغم من غياب البيانات التفصيلية عن واقع القطاع الصناعي حالياً، وغياب الشفافية عن إجراءات الاصلاح وإعادة التأهيل التي قامت وتقوم بها وزارة الصناعة والمعادن بشأن منشآتها الصناعية، سنحاول إعطاء ملامح أولية عن ستراتيجية التنمية المطلوبة خلال المرحلة القادمة من إعادة بناء العراق الجديد، كما نراها في ظل المعطيات السياسية والاقتصادية المتوقعة.

عناصر الستراتيجية الجديدة:

نبين في أدناه عناصر الستراتيجية الجديدة المقترحة للتنمية الصناعية على أن يتم تنفيذها بصورة متكاملة وبأسلوب عملي ومرن يتماشى مع الواقعية الايجابية التي تحتاج اليها المرحلة القادمة، وأهمها:

(١)التصنيع المعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة وطنياً.

إن الموردين الرئيسين في العراق هما النفط والزراعة، يليهما بدرجة أقل بعض الموارد المعدنية اللافلزية الأخرى. لذلك فان التنمية الصناعية يجب أن تتوجه من حيث المبدأ نحو المشاريع التي تعتمد على موارد أولية متوفرة محلياً، وتتجنب، قدر الامكان، المشروعات التي تستورد نسب عالية من موادها الاولية ومستلزماتها التشغيلية التكميلية من الخارج. ولا بد والحالة هذه اعطاء الاولوية في التنمية الصناعية لمشاريع الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية المعتمدة على المواد الاولية الهايدروكاربونية والصناعات الزراعية والغذائية وصناعات مواد البناء وغيرها.

(٢)حدود القطاع الصناعي العام:

اقتصار نشاط القطاع الصناعي العام، خلال الفترة الآنية القادمة، على تشغيل وتأهيل مشاريع الصناعات الستراتيجية الضرورية كمشاريع النفط الخام والغاز الطبيعي ومصافي النفط والصناعات البتروكيمياوية الاساسية والاسمدة الكيمياوية والفوسفات والكبريت وتوليد الطاقة الكهربائية. ولا يستوجب في هذا الخصوص منع التعاون والمشاركة الجزئية لتطوير وتوسيع المشاريع القائمة مع الشركات الاجنبية ذات الخبرة والاختصاص.

(٣)دور القطاع الصناعي الخاص:

تطوير وتوسيع مساهمة النشاط الصناعي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والسماح للمستثمرين العراقيين بتأسيس مشروعات صناعية ومتوسطة بملكية كلية أو بالمشاركة مع الاستثمارات العربية والاجنبية في جميع الفروع الصناعية دون استثناء (عدا صناعة استخراج وتسويق النفط الخام).

رئيس الوزراء يدعو رجال الاعمال الالمان للمشاركة باعمار العراق

دعا رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي مؤخرا رجال الأعمال الألمان إلى المشاركة في اعادة اعمار العراق، مؤكدا على أن المشاركة المستقبلية لا داع أن يكون لها دخل بالناحية العسكرية. هذا وعبر الرئيس عن تقديره لجهود المانيا في تدريب الشرطة العراقية وعرضها لألغاء جزء كبير من الديون العراقية. وتجدر الإشارة الى أن مجلس النواب الامريكي أقر في ٢٠٠٣ اجراء يمنع الشركات الالمانية والفرنسية والروسية من الفوز بأي عقود في العراق بعد الحرب، لكن هذا الاجراء لم يصبح قانونا.

كبار الدائنين في نادي باريس يوافقون على شطب ديون عراقية

قال مصدر بنادي باريس ان الدائنين الرئيسيين للعراق في النادي توصلوا لاتفاق لإلغاء ٨٠ في المئة من الدين المستحق لهم لدى بغداد.

وقد تم التأكيد على وجود اتفاق بين الدائنين الرئيسيين بشأن ٨٠ في المئة من الدين." واضاف ان من المرجح انهاء اتفاق كامل بين مجموعة الدول الدائنة في نادي باريس.

وسيضع الاتفاق النهائي حدا للنزاع بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن حجم الديون العراقية التي يجب التنازل عنها ويمكن ان يمثل معيارا للمقارنة بالنسبة لاتفاقات الاعفاء من الدين مع دائنين آخرين مثل السعودية والكويت ودول اوروبا الشرقية.

كويزومي يعد بوش بدعم اليابان لاعمار العراق

وعد رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي الرئيس الاميركي جورج بوش ان تواصل بلاده تقديم الدعم لجهود إعادة إعمار العراق.

وقال كويزومي الذي نقل تصريحاته مسؤول ياباني شارك في اللقاء بين الرجلين، ان اليابان تريد مواصلة التعاون في اعادة اعمار العراق.

ولم تتحدد طبيعة المساعدة اليابانية. واضاف المسؤول دعوا لليابان مهمة اقرار نوع المساعدة التي يمكننا تقديمها.

واليابان عضو في الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق وقد نشرت في مدينة السماوة (جنوب العراق) ٥٥٠ جنديا في مهمات غير قتالية. وهذه القوات هي الاولى التي ترسلها اليابان الى مسرح عمليات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والتقى بوش وكويزومي على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا-المحيط الهادئ (ابيك) والذي عقد مؤخراً في سانتياغو (تشيلي).

٢٣٩ مليار دينار لتنفيذ مشروعات جديدة للسكك الحديدية

خصصت وزارة النقل مبلغ ٢٣٩ مليار دينار و٧٥٠ مليون دينار لتنفيذ مشروعات جديدة للسكك الحديدية في عموم المحافظات.

وقال مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية المهندس سلام جبر سلوم العباسي في تصريحات ان المشروعات تتضمن انشاء خط سكة حديد بيجي / موصل وخط سكة حلة / سماوة مع الجسور والمقتربات الاخرى وانشاء خط سكة بغداد / بيجي وخط سكة صابونية / ربيعة وخط سكة غبيشية / بصرة، أم قصر.

وأضاف العباسي ان الشركة قامت بتشكيل قوة لحماية قطارات نقل المسافرين والبضائع من عمليات التخريب والسرقة وباشرت هذه القوة مهامها حيث توزعت على عموم محطات السكك الحديدية في محافظات العراق.

مؤتمر بالقاهرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المتوسط

اقيمت في القاهرة أعمال المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول جنوب وشمال البحر المتوسط في مقر الجامعة العربية بالعاصمة المصرية.

ودعا المشاركون إلى استمرار التعاون ودعمه في ظل الهيمنة الأميركية التي تهدد مصالح كافة الأطراف تحت دعاوى العولمة والاقتصاد الواحد.

كما بحث المؤتمر سبل تحديث وهيكلة المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وسوق المال في الدول المتوسطية، وتنشيط التعاون في المجال الاقتصادي وتطوير طاقات البحث العلمي وتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا لدول المتوسط غير الأوروبية.

عقد المؤتمر تحت رعاية الجامعة العربية والخارجية الايطالية، واستمر ثلاثة أيام تحت عنوان نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط.

ونظم المؤتمر رابطة الجامعات الإسلامية وجامعات القاهرة والأزهر المصريتان وفلورنسا الإيطالية.

وكان المنسق العام للمؤتمر مصطفى كبسة قال إن المؤتمر يكتسب أهمية كبرى كونه يناقش قضية التعاون بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط، في ظل تحديات صعبة تتمثل في الهجمة الأميركية التي تهدد مصالح دول المنطقة تحت دعاوى العولمة والاقتصاد الواحد.

وأضاف أن مجموعة كبيرة من المفكرين الشرقيين والغربيين ناقشوا خلال جلسات المؤتمر تقييم الوضع الاقتصادي الراهن بين دول حوض المتوسط، وأهم العقبات التي تواجه التعاون بينها، وتحديد وسائل تفعيله في ضوء أولويات دول المتوسط من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

قمة (ابيك) بحثت تحرير المبادلات التجارية حول العالم

بدأت في سانتياغو بتشيلي قمة رؤساء دول وحكومات المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (ابيك) بمشاركة الرؤساء الأمريكي جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين والصيني هو جينتاو.

ويبحث قادة (ابيك) خلال القمة تحرير المبادلات التجارية العالمية وهو الهدف الرئيسي للمنتدى والمخاطر النووية في إيران وكوريا الشمالية التي تثير مخاوف الولايات المتحدة إضافة إلى بحث الحرب على الإرهاب وذلك بعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة.

وشدد البيان الختامي الذي أعده وزراء الخارجية والتجارة على مخاطر الإرهاب عبر الحدود والضرورة الملحة للاتحاد في مواجهة هذا الخطر.

وتضم قمة (ابيك) استراليا وبروناي وكندا وتشيلي والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وهونغ كونغ وإندونيسيا واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلاند وبابوازيا غينيا الجديدة والبيرو والفليبين وروسيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند وفيتنام.

وزير المالية الاردني: صرف ٢٨٠ مليون دينار لمصدرين اردنيين الى العراق

قال وزير المالية الاردني الدكتور محمد ابو حمور انه تم صرف ٢٨٠ مليون دينار لتجار وصناعيين اردنيين كانوا قد صدروا بضائع للعراق بموجب عقود البروتوكول التجاري الذي كان يجدد بين البلدين سنويا.

واضاف ابو حمور انه تم صرف قيمة ١١٠٠ مطلب تقدم بها تجار ومصدرون للجنة ادارة الودائع العراقية وذلك بعد دراسة الوثائق والاوراق المرفقة بعناية تامة تبين فعلا صحة هذه المطالبات.

واشار، وزير المالية الى ان الحكومة حريصة على حصول المصدرين على حقوقهم المترتبة على العراق لقاء العقود المنفذة في اطار البروتوكول التجاري فيما لا يتم صرف قيمة المطالبات غير المستكملة الوثائق او التي يشك في وقتها.

وكانت الحكومة قد عرضت تسوية على القطاع الخاص بشأن مستحقاته على العراق افضت الى تسديد معظم المطالبات المقدمة للجنة ادارة الودائع.

واكد مسؤولون في اكثر من مرة ان انشاء صندوق خاص للودائع العراقية والذي يتعلق فقط بودائع الحكومة ولا علاقة له بودائع القطاع الخاص قد جاء للحفاظ على حقوق كافة الاطراف في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق وذلك من خلال ايجاد آلية مؤسسية وشفافة لادارة هذه الودائع وتسوية الالتزامات المتعلقة بها وبما يمهد الطريق لضمان سلامة التعاملات التي تمت بضمانة هذه الودائع وكذلك سلامة الجهاز المصرفي الاردني وبشكل يضمن حماية المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

مسؤول يستبعد تغيير الدولار كمثبت مشترك للعملات الخليجية

استبعد مسؤول نقدي خليجي لجوء دول مجلس التعاون الخليجي الست الى تغيير الدولار كمثبت مشترك لعملاتها الوطنية قبل اطلاق عملتها الموحدة عام ٢٠١٠ . وقال مدير ادارة المال والتكامل النقدي في الامانة العامة للمجلس الدكتور ناصر القعود ان انخفاض سعر الدولار الامريكي امام اليورو لا يشكل هما بالنسبة لدول الخليج التي تركز حاليا على استكمال النواحي الفنية للوصول على الوحدة النقدية.

اضاف أن القرار الذي اتخذ قبل سنوات بجعل الدولار مثبتا مشتركا للعملات الخليجية اجراء فني لتوحيد أسعار صرف العملات الخليجية فيما بينها تمهيدا لاطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه مطلع كانون الثاني عام ٢٠١٠,

الدول الخليجية تركز حاليا على استكمال النواحي الفنية للوصول الى الوحدة النقدية وهو ما يشكل الهم الاساسي لها وليس انخفاض سعر صرف الدولار.

واعتبر المسؤول الخليجي أن عملية ربط العملة الخليجية بالدولار الامريكي بعد اطلاقها (أمر وارد الا أن ذلك سيعتمد في النهاية على ظروف تلك المرحلة.)

واشار الى أن (الاتفاق الرسمي على الدولار واضح ولكن هذا قد يتغير بعد اطلاق العملة الخليجية الموحدة لانه ليس زواجا كاثوليكيا والحديث عن هذا الموضوع لن يبدأ الا اذا حدثت تغييرات وطنية فضلا عن أن السلطة النقدية الخليجية يمكن لها أيضا تعديل سعر الصرف مع الدولار.

انطلاق معرض الخمسة الكبار المتخصص بالإنشاءات والمقاولات في دبي

انطلقت في دبي فعاليات معرض الخمسة الكبار ٢٠٠٤ المتخصص في قطاع الإنشاءات والمقاولات بمنطقة الشرق الأوسط بمشاركة ٢١٠٠ شركة تمثل ٥٠ دولة.

ويتضمن المعرض الذي يستمر حتى الرابع والعشرين من تشرين الثاني الحالي سبعة أجنحة عرض شملت منتجات الرخام والسيراميك والحجر والمكائن والبناء والتشييد والتنظيف والصيانة وتقنية المياه والبيئة والتكييف والتبريد والحمامات والسيراميك والزجاج والمعادن.

والقطاعات الخمسة الكبار التي يشملها المعرض هي مواد البناء والإنشاءات وتقنيات المياه والرخام والسيراميك والتكييف. وذكر بيان صادر عن المعرض أن الشركات الإماراتية العاملة في مجال الإنشاءات والمقاولات تشكل نسبة مهمة من الشركات المشاركة بالمعرض فيما يعد الجناح الألماني الأكبر مساحة يليه الجناح السنغافوري.

وأضاف البيان أن التركيز خلال المعرض الحالي على قطاع الرخام يأتي نظرا لأهميته وزيادة الطلب على منتجاته والتي تصل إلى ٧ بالمائة سنويا في الوقت الذي يعد الطلب على حجر الأرضيات في الدولة الأعلى من نوعه على مستوى المنطقة.

وأشار إلى أن المعرض يعطي أهمية كبيرة لقطاع تقنية المياه والبيئة إذ ينتظر أن تنفق دولة الإمارات خلال السنوات العشرين المقبلة حوالي ٢٥ مليار درهم على تطوير مواردها المائية حيث تمثل مشروعات التحلية نسبة ٨٠ بالمائة منها إضافة إلى سلسلة المحطات الجديدة التي ستباشر عملياتها التشغيلية في الدولة مستقبلا.

وتتضمن المعروضات جميع المنتجات في قطاعات البناء والتشييد والتي تشمل الأبنية المسبقة الصنع والقرميد والألواح الأسمنتية والأدوات وأنظمة التثبيت وعوازل الجدران والأبواب وغيرها.

وفي قطاع التكييف يتم عرض أنظمة التشغيل وطرق الاستبدال والتجديد والصيانة.